**المملكة المغربية اسفي في 07 ماي 2023
 وزارة الداخلية
ولاية جهة مراكش اسفي
 اقليم اسفي
 جماعة اسفي
 الديوان**

 **بيان حقيقة
 على إثر ما راج في بعض المواقع الإلكترونية المحلية من مغالطات حول الجلسة الأولى من دورة مــاي للمجلس الجمـــاعي لأسفي المعقدة يـــوم الخميس 04 ماي2023، والفهم الخاطـــــئ لأصحاب هذه المواقع للقوانين المنظمة لأسعار الرسوم والحقــوق والواجبات المستحقــــــة التي يتضمنها القرار الجبائي لجماعة اسفي، نوضح ما يلي:**

 **إن اطوار الجلسة الأولى لدورة ماي 2023 تم نقلها و اذاعها على المباشر بالموقع الرسمي للجماعة كخطوة للمجلس في التواصل و الانفتاح على الساكنة و نقل وقائع اجتماع المجلس بكل موضوعية و احترافية بعيدا عن المزايدات و البحث عن الرفع من نسب المشاهدين الذي تقوم به هذه المواقع، و كذا تفاديا للاستعمال المغرض لبعض التدخلات لأهداف سياسوية مغرضة الهدف منها فرملة عمل المجلس و إذكاء الصراع و نشر اليأس لدى المواطن، ومن جهة ثانية للحد من بعض الممارسات التي أضحى يقوم بها بعض المدونين الذين يخلطون بين العمل الصحفي و المواقف الشخصية ، بل منهم من يقتحم دورات المجلس المنظمة بقانون و يريد التدخل و المناقشة و هو الامر الذي وقع خلال هذه الجلسة.**

 **إن عقد جلسة مغلقة جاء تطبيقات للمادة 48 من القانون التنظيمي 113.14 للجماعات الترابية ووفق مقررات للمجلس صوت عليه بالأغلبية المطلقة عكس ما يروج له بعض الحاقدين. مع العلم ان الجلسة تم نقلها على المباشر بالموقع الرسمي للجماعة وتتبعها عدد هائل من المواطنين داخل المغرب وخارجه من أبناء اسفي المهتمين بالشأن المحلي.**

 **وبخصوص الجدل الذي يحاول اصحاب هذه المواقع الترويج له حول مشروع القرار الجبائي المعروض على المجلس فإن تعديله يأتي احتراما و تطبيقات للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية و الذي يشكل لبنة اساسية لإرساء إصلاح جبائي يمهد لتحقيق العدالة الجبائية بين الملتزمين و يساهم في تطوير الموارد الذاتية للجماعة، و ليس كما يحاول البعض تغطية الحقائق و تغليفها بالكذب من قبيل ان المجلس صادق على كراء فيلات ب 25 درهم ، مع العلم ان هذه الاكرية للبنايات و المساكن التابعة للجماعة تمت في السبعينات و الثمانينات و وفق عقود تخضع لقانون الاكرية و مراجعتها تتم وفق هذا القانون، و ان موضوع الاكرية و انخفاض الثومة ليس وليد اليوم بل هو مطروح منذ وقت طويل و في جميع الجماعات على المستوى الوطني.**

 **إن تعديل اسعار الرسوم على بعض البنايات تمت مراعاة فيه الجانب الاجتماعي وكذا تشجيع الاستثمار ومحاربة المضاربات العقارية في احترام تام للقانون المؤطر للمالية المحلية للجماعات الترابية.**

**رئيس المجلس البلدي**